رأي

الى الكحلاني من دون وساطة

علي ياسين

أولاً أرجو أن يكون المحافظ الجديد لعدن ممن يعتمدون على التقييم الشخصي للأمور ثم إتخاذ القرارات بشأنها وفقاً لمعطياتها وما تستحقه دون الاعتماد على " الجهاز" الاداري الخامل الذي يحيط عادة بالمسؤولين في مواقع القرار وسواء كان المحافظ الجديد الكحلاني او غيره فليس من مسؤول يستطيع الحكم على الاشياء دون الاحتكاك المباشر بها ودون اللقاء الشخصي بالناس ، فالناس وحدهم من لديهم حقيقة الاشياء وليس أولئك الموظفين الذين لايعرفون من الوظيفة غير تعقيد الامور ومحاولة صنع صورة غير بشرية وغير إنسانية للمسؤولين ويحاولون صنع حاجز سميك يفصل بين الناس وبين المسؤولين هنا وهناك ولعلها مقدمة غير ضرورية لمشكلة قائمة في عدن وهي مشكلة الجمعيات السكنية حيث وجب على الكحلاني أن يعرف أنه منذ تأسيس أول جمعية سكنية في عام ١٩٩٢م ومنذ أن منحت وزارة الاسكان أراضي لهذه الجميعات لم يرتفع عمود واحد ولم يبن سقف واحد يظلل أحلام أولئك الذين أنخرطوا في عضوية هذه الجميعات يدفعهم التشرد الذين يعيشونه وأسرهم بسبب الفساد في توزيع المساكن والاراضي ولأن هذه الجمعيات السكنية باختصار لاتستطيع بناء مساكن على أرض أعضائها لأن الدولة لم تقم بتوفير الخدمات والبنى الاساسية في هذه الاراضي ولأن الامكانات المالية للاعضاء لاتسمح لهم القيام بدور الدولة في هذا الجانب إضافة الى عدم قدرتهم على البناء خصوصاً مع الارتفاع الجنوني وغير المبرر لأسعار مواد البناء ناهيك عن أن وزارة الاسكان تمنع أعضاء الجميعات من البناء المنفرد هذه المشاكل وغيرها من المعوقات التي تقف في وجه هذه الجميعات تحتاج من الكحلاني أن يتخذ موقفاً مساعداً لأعضاء هذه الجمعيات على عكس الذي فعله سلفه عندما نصحوه بمنع الاعضاء من التصرف بأراضيهم لتظل مثل المرأة التي هي في وضع غير المتزوجة وغير المطلقة وعرضة لنهش الفاسدين الذين لا أخلاق لهم ولاذمة ولاضمير وبالمناسبة هناك جمعية سكنية عدد أعضائها ستة وسبعون عضواً ولاتملك من الارض لهؤلاء غير ألفين من الامتار لاغير وهي لاتكفي هذا العدد أبداً أبداً ويملك أضعاف أضعافها شخص واحد من أولئك الذين يعرفون من أين " تهبر" الاراضي ومع ذلك عندما قرر أعضاء هذه الجمعية الاستفادة الحقيقية من أرضهم انبرت الاصوات البيروقراطية في مكتب الشئون الاجتماعية بعدن ليس من أجل مساعدتهم وإنما للمن عليهم وضرب احلامهم بسهام البيروقراطية المسمومة التي لاتعرف شيئاً مما يدور في الحياة حولها لذلك فإن العشم أن يعتمد الكحلاني قرارات صائبة في هذا المجال بالتشاور والالتقاء مع اعضاء الجمعيات السكنية وليس بالانصات الى مكتب مثل مكتب الشؤون الاجتماعية الذي أتضح أن الدنيا في واد وهو في واد آخر غير الذي يعيش فيه الناس ولعل الحكلاني على هذا قادر.

● ١٤ أكتوبر/

تنشر الصحيفة هذا الرأي في اطار النقاش العام الذي احتضنته الصحيفة وشاركت فيه مختلف الأطراف المعنية بالجوال الدائري حول اجراءات بيع الجمعية السكنية في مؤسسة ١٤ أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر.

وقد سبق للصحيفة ان نشرت في هذا السياق مذكرة مكتب الشؤون الاجتماعية الى مكتب اراضي وعقارات الدولة في عدن والتي طالبت بإيقاف اجراءات بيع اراضي الجمعية السكنية نظراً لتعارضها مع القوانين والأنظمة التي انشئت على ضوئها هذه الجمعيات السكنية بحسب ماجاء في مذكرة مكتب الشؤون الاجتماعية في عدن.. وعليه فإن رأي كاتب هذا المقال وهو رئيس الجمعية السكنية في الصحيفة في مؤسسة ١٤ أكتوبر يعبر عن موقفه ولا يغير بالضرورة عن رأي الصحيفة في هذا النقاش الذي شاركت فيه الأطراف المختلفة في اطار الأسرة الصحفية العاملة في صحيفة ١٤ أكتوبر دون أن يعني ذلك اغلاق الباب أمام حق مكتب الشؤون الاجتماعية في الرد على ما جاء في هذا المقال.

حتى بعد ان صرن وزيرات،النساء لازلن يتعرضن لضرب الازواج

اختلف الازواج حول ضرب الزوج لزوجته ورأى البعض أنه أسلوب تأديب يتخذه الزوج عند تقصير الزوجة في واجباتها تجاهه ، ويعززون كلامهم بآية من القرآن الكريم تشير بأن الضرب حل يتخذه الزوج بعد عدة مراحل يحاول فيها الزوج إعادة الزوجة عن خطئها او تقصيرها ومن جهة أخرى يستنكر بعض الازواج أسلوب ضرب الزوجة ويصفونه بالاسلوب الهمجي والضعيف من قبل الزوج الذي يتخذ هذه الطريقة ويؤكدون أن الآية القرآنية لم تدعُ الى ضرب الزوجة .. وبين إختلاف رأي الفريقين يفصل رأيهم حول الآية القرآنية الفتاوى التي إجتهد بها أحد علماء الدين من أمريكا لنعرف ما إذا كان ضرب الزوجة الذي ذكر في القرآن الكريم يعني بالضرب كلمة أم أن الضرب لم يعن به الضرب المفهوم باللفظ إنما شيء آخر ؟!

تحقيق/ وردة العواضي

● هل تملك المرأة المضروبة حق خلع الزوج؟

وقبل أن تدخل في معنى الآية القرآنية التي تقول " واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن...".

نعرف أولاً رأي الازواج حول الموضوع وهل من حقهم أن يتخذوا هذه الطريقة في تأديب الزوجة ومتى وكيف ؟!!

يقول الزوج (أبوبكر أحمد) أنه يتخذ أسلوب الضرب مع زوجته في حال استفزازها له وتفعيل المشاكل فهو يرى أن هذا حق للزوج يتخذه مع زوجته في حال عدم رجوعها عن الخطأ ونوع الضرب الذي يلقنه لزوجته ضرب في الوجه حيث يرى أنه ضرب خفيف عليها .

ونفس الشيء مع الزوج (عبدالله) .. الذي يصف نفسه زوجاً متحضراً ويستخدم أخف الطرق لضرب الزوجة وهي إعطاءها " كفين " في وجهها واصفاً ذلك أنه ضرب غير مبرح وهذه الطريقة مسموحة له ولا يعتبر شكلاً من أشكال العنف ضد المرأة ومضيفاً في ذلك ومستنكراً لبعض الازواج الذين يضربون زوجاتهم بقساوة وتصنف من أشكال العنف ضد المرأة بينما أسلوبه حضاري والدين أجاز له ذلك !!

ويؤكدالزوج (سمير علي) أن من حق الزوج ضرب زوجته في حال تقصيرها في حقوقها تجاهه ويتخذ أي أسلوب للضرب واصفاً أن الزوجة يجب ألاّ تصر وإلاّ تعاقب وتضرب .

أما الفئة الاخرى من الازواج فهم يستنكرون تماماً أسلوب الضرب مع الزوجة ويصفونه بأسلوب همجي صادر من إنسان ضعيف يريد أن يمارس القوة على من أضعف منه .. يقول الزوج (فكري محمد) أنه أبداً ما رفع يده على زوجته طيلة سنوات زواجهما العشرين فهما متفاهمان وإذا أختلافا في أمر فأنه يحاول الانسحاب وتهدئة الموقف حتى لاتكبر المشكلة ، واصفاً في ذلك ان الزوج العاقل هو الذي يتخذ هذا الاسلوب مع زوجته في تهدئة الامور والتنازل في حال تمسكها برأيها ويضيف أن الازواج الذين يتخذون اسلوب الضرب انه ينبع من ثقافة الزوج نفسه من غير المثقفين وغير المدركين بالطريقة الصحيحة في التعامل مع الزوجة ويؤكد أن عدم التفاهم والتوافق الفكري بين الزوجين تنشأ عنه الخلافات والشجار والضرب وكل اشكال العنف ضد المرأة لذا يرى (فكري) أن التوافق الفكري بين الزوجين يساعد على تجنب وقوع أي مشاكل بينهما و أخذها بالتفاهم .

ويستنكر الزوج (فهمي عبدالله) ؤن الدين أجاز للزوج ضرب زوجته فهو يرى أن معنى الاية أن يهجر الزوج زوجته ولايمكن أن يدعو الدين الى عنف ضد المرأة ..

ونفس الشيء مع الزوج (عبدالله عمارة) الذي يرى أن ضرب الزوج لزوجته إهانه لها وأذى حيث يقول : أن هذات الشيء يعتبر " حرام وعيب" في قريتهم أن يضرب الزوج زوجته فالطريقةالمناسبة لحل النزاع بينهما هو تدخل الاهل في حالة عجزه عن حل المشكلة ..

ويوضح (محمد مثنى عمارة) وهو طالب علم على يد شيخ أن الزوج يلجأ الى الضرب بعد عدة مراحل كحالة أخيرة حددها القرآن وهي أولاً حل المشكلة بالتفاهم والود ثم الهجر وبعد ذلك كحالة أخيرة يأتي الضرب ولكن ضرباً مبرحاً وإنما يقصد إشعارها بالذنب وفيها يتجنب ضرب الوجه والمناطق التي تأتي بالضرر .. ويختم كلامه قائلاً :

لايمكن أن يهين الدين المرأة فهي مكرمة ذكرت في سورتين من القرآن الكريم وهي سورة (النساء) وسورة (الطلاق) التي تسمى سورة (النساء الصغرى) .

وقال الرسول صلى الله عليه وسلم " لايهينها إلاّ لئيم ولا يكرمها إلاّ كريم..

موقف الشريعة من ضرب الزوجة

الدراسة التي أعدها الاستاذ / زايد محمد حسن صابر بعنوان " الاسلام ومناهضة العنف ضد المرأة" فصل فيها موقف الشريعة من ضرب الزوجة مستعيناً بفتاوى الفقهاء السابقين والحديثين ومفسراً الآية الكريمة التي تقول :" واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن" .

بقوله :" إن الزوجة التي تمردت على زوجها ونشزت يتدرج الزوج في طريق إصلاحها وإعادتها للصواب فيبدأ في الوعظ الذي يرى أنه يؤثر في نفسها والوعظ يختلف بإختلاف حال المرأة والرجل العاقل لايخفى عليه الوعظ الذي يؤثر على قلب امرأته وإذا لم يؤثر هذا الوعظ من الزوجة ينتقل الزوج الى المرتبة الثانية وهي الهجر في المضاجع والذي لايتحقق كما يقول الإمام (محمد عبده) (إلاّ بهجر المضجع نفسه وهو الفراش وليس في الحجرة فإذا هجر الرجل المرأة في الفراش واعرض عنها في هذه الحالة رجي أن يدعوها ذلك الشعور والسكون النفسي الى سؤالها عن السبب وتتراجع عن مخالفتها ونشوزها).

أما المرتبة الثالثة من التأديب وهي لمن لم ينفع معها الوعظ ولا الهجر فهي الضرب وهو ما أساء كثير من المسلمين فهمه وتأويله وتوسعوا في معناه حتى أعتبر بعضهم أن الرجل لا يسأل فيم ضرب امراته ؟

والحق أن فهم خير القرون للضرب لم يكن يتعدى مجرد التعبير عن عدم الرضا حيث روي عن ابن عباس (رضي الله عنهما) تفسيره بالضرب والتنفير عنه ، منها حيث (عبدالله بن زمعة) في الصحيحين وغيرهما قال : قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – (لايجلد أحدكم امرأته جلد العبد ثم يجامعها في آخر اليوم) وفي رواية عن عائشة – رضي الله عنها:"أما يستحي أحدكم أن يضرب امرأته ضرب العبد يضربها أول النهار ويجامعها آخر اليوم" ويقول الإمام محمد عبده ٠ ويفهم من هذا أن الرجل الكريم الذي تسيء زوجته معاملته ولم ترجع عن نشوزها بالوعظ والهجران يفارقها بمعروف او يسرحها بإحسان ألاّ أن يرجى صلاحها بالتحكيم الذي أرشدت إليه الآية ولايضرب فإن الاخيار لايضربون النساء وإن أتيح لهم ذلك بالضرورة فقد روى البيهقي من حديث أم كلثوم بنت الصديق – رضي الله عنهما– قالت :" كان الرجال قد نهوا عن ضرب النساء ثم شكوهن الى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – بأنهن تمردن وعتين في النشوز والجرأة فخلى بينهم وبين ضربهن ثم قال (لن يضرب خياركم) فما أشبه هذه الرخصة بالحظر وجملة القول أن الضرب علاج مر ، قد يستغني عنه الخير الحر !!

تفسير جديد لمعنى ضرب الزوجة كما ورد في القرآن الكريم

لعل تأويل ابن عباس – رضي الله عنهما – والذي جعل الضرب بالسواك او نحوه هو التأويل الاقرب الى حفظ كرامة المرأة وإنسانيتها إذ أن الضرب بالسواك او ما شابهه لايعدو عن كونه تعبيراً عن الجدية وعدم الرضا عن الغضب والاعراض عن الزوجة وليس فيه موضع للضرب بمعنى الآذى والآلم والاهانة والقهر على عكس ما قال به بعض الفقهاء ، ولكن بالرغم من هذا التأويل اللطيف الذي لايمس كرامة المرأة وانسانيتها إلاّ أنه في رأي د. عبدالحميد أبو سليمان – رئيس المعهد العالمي للفكر الاسلامي بواشنطن :

يظل يترك ظلالاً وإشارات وتعلات وثغرات سمحت في الماضي ولن يتورع كثير من الناس مستقبلاً كما في الماضي – من استغلالها وإساءة فهمها إتخاذها ذريعة الى الآذى والضرر واللجوء بإسم الدين وفتاوي بعض المفتين الى الضرب واللطم والصفع والجلد وماشابه ذلك من وسائل الاذى والاهانة ، ولهذا يجب ألاّ يكون الفهم والحل مما لايترك مجالاً يساعد على إساءة الحق ولايترك الباب مواربا لسوء التصرف وسوء التقدير ، فإن ذلك أولى وأجدر بمقاصد الشريعة في بناء الاسرة على قواعد المودة والرحمة والكرامة .

وعلى هذا الاساس جاء إجتهاد د . عبدالحميد في قضية ضرب المرأة الذي ورد في القرآن الكريم وخلص الى نتيجة لم يسبقه إليها – حسب علمي – أحد من العملاء قديماً أو حديثاً ، حيث بدأ بإحصاء وجوه المعاني الذي جاء فيها لفظ (الضرب) ومشتقاته في القرآن الكريم والتي وجدها كما قال : على سبعة عشر وجهاً تحوي جملة معان للفعل (ضرب) بصيغته المتعدية المباشرة وغير المتعدية وهي استخدامات مجازية فيها معنى العزل والمفارقة والابعاد والترك وحول المعنى المناسب لكلمة الضرب في سياق معنى النزاع بين الزوجين واستعادة روح المودة والتواصل بينهما في قوله تعالى :"واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن فإن أطعنكم فلاتبغوا عليهن سبيلاً إن الله كان علياً كبيراً".

ويرى د. عبدالحميد أبو سليمان أننا (إذا أخذنا في الاعتبار طبيعة السياق وطبيعة الحال ، والغاية من الترتيبات في الاصلاح والتوفيق وإذا أخذنا في الأعتبار قيم الاسلام في تكريم الانسان وحفظ كرامته وحقه في تقرير مصيره إذا أخذنا في الاعتبار العلاقة الزوجية الاختيارية وإمكان طرفي العلاقة الزوجية في إنهائها إذا لم يقتنعا بها ، وإنه لا مجال لإرغام أي طرف منهما او قهره عليها ، أدركنا أن المعنى المقصود من الضرب لايمكن أن يكون الإيلام والمهانة ، وأن الاولى هو المعنى الاعم الذي أنتظم عامة في معاني في كلمة ٠ الضرب) في السياق القرآني وهو البعد والترك والمفارقة وذلك إن بعد الزوج عن الزوجة وهجرها وهجر دارها كلياً من طبيعة الترتيبات المطلوبة لترشيد العلاقة الزوجية ولأن ذلك هو خطوة أبعد من مجرد الهجر في المضجع لأن مفارقة الزوج وترك منزل الزوجة والبعد الكامل عنها ودارها يجعل المرأة تعود من تمردها وتعيد زوجها قبل فوات الآوان وقوى د. عبدالحميد أبو سليمان حجية اجتهاده هنا بالسنة النبوية الفعلية حيث استند الى ماذكرته كتب الحديث والسيرة النبوية من مفارقة رسول الله – صلى الله عليه وسلم– بيوت زوجاته حيث نشب بينه وبينهن الخلاف ولم يتعظن وأصرين علي عصيانهن وتمردهن رغبة في شيء من رغد العيش فلجأ رسول الله – صلى الله عليه وسلم – الى المشربة شهراً كاملاً تاركاً ومفارقاً لزوجاته ومنازلهن مخبراً إياهن بعدها بين طاعته والرضى بالعيش معه علي مايرتضيه من العيش إلاّ أنصرف عنهن وطلقهن من إحسان (عسى ربه إن طلقكن أن يبدله أزواجاً خيراً منكن) .

ولأن أفعال الرسول – صلى الله عليه وسلم – قدوة للمسلمين تدل على هذه القصة وأن الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام لم يتعرض لأي واحدة من زوجاته بأي لون من ألوان الاذى الجسدي او اللطم او المهانة بأي صورة من الصور ولو كان الضرب بمعنى الاذى الجسدي والنفسي أمراً إلاهياً ودواءً ناجعاً لكان – صلى الله عليه وسلم – أول من يبادر إليه ويفعل ويطبع ..

الخلاصة أن كلمة (الضرب) تعني مفارقة الزوج زوجته وترك دارها لردع الزوجة او الفراق والطلاق بالمعروف !!

ولعل مناقشة هذه القضية وتعرض المرأة اليمنية لضرب زوجها سيكون له أثراً إيجابياً في الحد من هذا السلوك الذي يصيب المرأة في كرامتها وإنسانيتها خصوصاً وإنها قد بلغت في اليمن شأناً كبيراً فهي وزيرة وقاضية ومديرة ومعلمة ..إلخ

وقد ضمنت لها القوانين حقوقها المدنية غير أن الموقف السلبي لمنظمات المجتمع المدني حول قضية ضرب الزوج لزوجته لايساعد المرأة على فهم وإستيعاب حقها في عدم التعرض للضرب والسؤال الآن بعد أن صارت المرأة في اليمن وزيرة فهل يحق للمرأة التي تتعرض للضرب من زوجها أن تطلقة وأن تخلعه ..؟!

● موقف سلبي للمجتمع المدني بإباحة ضرب الأزواج لزوجاتهم

● هل أجازت الشريعة الاسلامية ضرب الزوجات؟

المرأة والانتخابات في خطوة الألف ميل

قراءة سريعة لتعزيز ادارة شؤون المرأة بلجنة الانتخابات

مكسب جديد يضاف للمرأة اليمنية في إطار مشوارها الطويل من أجل تمكينها السياسي في اليمن ، وإن كان هذا المكسب لايزال وليداً وبحاجة الى المزيد من الدعم والرعاية .

مؤخراً مثلت المرأة اليمنية في اللجنة العليا للإنتخابات والاستفتاء بإدارة عامة مستقلة تديرها وتسير أنشطتها امرأة بهدف الاهتمام بنصف المجتمع (الإناث) وتمكينهن من نيل حقوقهن المكفولة بنص الدستور والقانون فيما يتعلق بنشاط اللجنة العليا للإنتخابات مثلما حدث في معظم الوزارات والمرافق الحكومية التي أرتأت تمثيل المرأة اليمنية من خلال إدارة خاصة لشئون المرأة .

كتب/ عبدالله بخاش

لكن المرأة في لجنة الانتخابات مع وجودها في منصب مدير عام إدارة إلاّ أنها لم تمثل بشكل منصف يعكس حقيقة أنها نصف المجتمع ويلغي نمط النزعة الذكورية في التمثيل الاداري باللجنة فهي لم تتساوى مع الذكور في شغر الادارات الاخرى (بالمناصفة) وإنما إقتصر وجودها في إدارة واحدة هي (إدارة المرأة) أشبه بتنميط وجود المرأة في معظم المرافق الحكومية بالوجود الهامشي الذي لايتعدى السكرتارية وأعمال الطباعة كما أن المرأة اليمنية في إطار اللجنة العليا للإنتخابات لم تتمثل في صورة قطاع مماثل لبقية القطاعات الأخرى وإن كان ذلك كما يقال بحاجة الى تعديل قانوني فإنه ليس من الممنوع أن تشغل المرأة قطاعاً أخراً من قطاعات اللجنة ، وفي بنات حواء من هي أكفأ وأكثر قدرة وحنكة على إدارة وتشغيل مثل تلك القطاعات التي تبتعد عن مهام إدارات ٠ الحريم) الاصلية في إدارة العمليات الانتخابية المختلفة ، لكن مع ذلك كله لانقلل من أهمية ودور الادارة العامة لشئون المرأة باللجنة العليا للإنتخابات ونبقي متفائلين بالمستقبل القادم على الاقل خصوصاً مع المتغيرات التي تشهدها المواقف الحزبية تجاه المرأة وتنامي الوعي الديمراطي بين أوساط الناخبين على المدى القريب .

ومن خلال تقرير الانجاز لأنشطة الادارة العامة لشئون المرأة خلال الفترة (سبتمبر ٢٠٠٥م وحتى فبراير ٢٠٠٦م) نلمس الكثير من التفاؤلات التي تعكس نشاط وحراك المرأة داخل اللجنة وطموحها للغد القادم وفيما يلي نحاول استعراض أهم الانشطة المنفذة لتعزيز المشاركة والحضور الانتخابي للمرأة (ناخبة ومرشحة) .

١) تنفيذ الدراسات والبحوث وورش العمل الهادفة الى توسيع المشاركة السياسية للمرأة وتفعيل دور الاحزاب والتنظيمات السياسية لتوسيع مشاركة المرأة السياسية والتوعية المستدامة للمرأة بحقوقها السياسية ورفع القدرات والمهارات الادارية لكوادر الادارة العامة للمرأة بالتنسيق مع مدراء عموم القطاعات الاخرى باللجنة وفيما يجري حالياً مع القطاع الفني لإنشاء نظم جمع معلومات للمشاركات والمرشحات في الانتخابات فقد جرى إعداد ورقة عمل حول المرأة والانتخابات وتقديمها في اللقاء الموسع الذي نظمه ملتقى المجتمع المدني (مدى) والمشاركة بورقة عمل في المؤتمر الاقليمي للمرأة العربية (من الاقوال الى الأفعال) والمشاركة في الدورة الدولية (البريدج والبيت) بالتنسيق مع القطاع الفني وفتح قنوات حوار مع عضوات الشبكة النسوية وللقاء مع قيادات أحزاب الاشتراكي والوحدوي الناصري والمطالبة بتخصيص مقاعد لنساء الاحزاب في قوائم مرشحيهم عبر ميثاق شرف أو ميثاق مبادئ وتكوين لجنة داعمة من منظمات المجتمع المدني والشخصيات الاعتبارية بمحافظات الحديدة والامانة وعدن وتعز وحضرموت لمتابعة تنفيذ برنامج التمكين السياسي للمرأة (مرحلة تحرير جداول الناخبين ومراجعتها) والمشاركة في أنشطة منظمات المجتمع المدني في مجال التدريب والتوعية للمرأة والانتخابات والمشاركة في ورشة عمل لوضع استراتيجية عمل اللجنة النسوية لشبكة الاحزاب السياسية ومساعدتهم في وضع مصفوفة عمل تشمل إلزام أحزابهم بتفعيل وتوسيع مشاركة عضواتهن في الممارسة السياسية والحزبية وتخصيص مقاعد لنسائهن بنسبة (٢٠٪) من قوائم مرشحيهم وتقديم المساندة والدعم التنظيمي والمالي من إتخاذ صندوق لدعم المرأة المرشحة ووضع معايير إختيار مرشحاتهم على أسس متفق عليها .

٢) التوعية المستدامة من خلال العديد من الانشطة الثقافية والاعلامية المختلفة كالكتابات الصحافية وعمل مرصد إعلامي وتوثيق لها وإعداد دليل حقوق المرأة ودليل إعرفي حقوقك وكتيب مسعدة والبطاقة الانتخابية وفتح قنوات حوار مع عقال الحارات والتوعية بأهمية مشاركة المجتمع المحلي في المناطق الشعبية للنساء ومشاركتهن في العملية السياسية والانتخابية والدفع بعدد أكبر من النساء في المناطق الشعبية لمزيد من المشاركة في مرحلة القيد والتسجيل مروراً بالعملية الانتخابية .

٥) التواصل مع المنظمات الدولية والجهات المانحة والممولة لدعم أنشطة وبرامج الادارة العامة للمرأة وتمويل مشروع برنامج التمكين السياسي للمرأة .

٦) تعكف الادارة مؤخراً على إعادة قراءة نصوص القوانين والتشريعات المتعلقة بالسلطة المحلية وقانون الانتخابات والادلة الانتخابية وغيرها.

٧) توفير أبسط إحتياجات الادارة العامة لشؤون المرأة على مستوى البناء المؤسسي وتنظيم آلية العمل فيها .

٤) إعداد مشروع برنامج التمكين السياسي للمرأة خلال مرحلة تحرير جداول الناخبين او مراجعتها وتعديلها وتشمل سبع محافظات وهي (صنعاء وعدن وحضرموت والحديدة وشبوة وتعز والضالع) ويهدف المشروع الى دعم مشاركة المرأة في إنتخابات ٢٠٠٦م وتنمية وعي الشابات (من مرحلة الثانوية العامة) للدخول في عالم المشاركة في العمل السياسي وإيجاد جيل جديد من القيادات الشابة المتنورة

عيد المرأة ... بأي حال عدت!

يصادف يوم غد الأربعاء الثامن من مارس الاحتفال بعيد المرأة العالمي التي تظل تنتظره المرأة من العام الى العام بفارغ الصبر وكأنه اليوم الموعود مع أن المرأة ودورها في المجتمع يدعون لتكريمها في كل وقت وحين وليس في يوم عيدها فقط .

فالمرأة كائن حي له وجود وفاعلية أكبر مما نتصور أو نعتقد .. فهي الام والزوجة والاخت والإبنة .. وهي الوزيرة والمديرة والتربوية والمهندسة والطبيبة والعاملة وتحمل غير تلك من الصفات والاوضاع وتشغل الوظائف الهامة في الدولة والمجتمع ولذلك فإنها تستحق كل التكريم منا – ليس من خلال المال او المكافأة او حتى الشهادة التقديرية – ولكن من خلال منحها كافة حقوقها دون إنتقاص والاستماع لآرائها وأفكارها الهادفة لخدمة المجتمع واشتراكها في كافة مجالات الحياة السياسية والاجتماعية وغيرها إسوة بالرجل .

لقد كانت المرأة في الجاهلية محبطة ومحطمة ومفروض عليها قيود لا أول لها ولا أخر حتى مجيئ الاسلام الذي رفع من شأنها وعظم مكانتها ..

أما اليوم وفي ظل الظروف والمعطيات الجديدة ومنها إنتشار التعليم وذلك التطور التكنولوجي المعتمل في دول العالم فقد ارتفع شأنها أكثر فاصبحت تشغل المناصب القيادية وتدير الاعمال والوزارات والشركات والمؤسسات موكدة بذلك إنها عند مستوى المسئولية والقرار أو حتى التحدي .. رغم أنه لا يزال الكثير من الرجال يعتقدون بنقصان عقلها ودينها ومحاولين البحث عن أسانيد قد تكون ضعيفة وهشة في السنة النبوية الشريفة لتبرير مزاعمهم وانتقاصهم من حقوقها في الوقت الذي تقوم فيه المرأة بأداء أعمال قد لايستطيع أن يؤديها الرجال .

اديب الجيلاني

مع هذا تظل المرأة ذلك العنصر الفاعل في المجتمع والنصف الآخر له .. ومعاملتها فن قد لايتقنه كل الرجال ومن إيجابياتها أنها حنونة وطيبة ورقيقة المشاعر إضافة الى انها مرهفة الاحساس لذا إياك عزيزي الرجل أن تفكر في جرح مشاعرها دون أسباب مقنعة فهي حتى وان غفرت لك اساءتك لها فإنها تظل مكسورة الفؤاد بداخلها ..وقد تنتظر في أحيان كثيرة الفرصة لترد إليك اساءتك .. وبالتالي فإن المرأة وبالنظر في إيجابياتها ومن أهمها حاجة الرجل الدائم إليها فإني أرى أنها تستحق من الرجل كل الاحترام والتقدير وجل مشاعر التبجيل ومن حقها إضافة لذلك مطالبتها بالمساواة مع الرجل وأن تأخذ حقها من المجتمع كاملاً لا منقوصاً كما قد يعتقد او يرى البعض فضلاً عن أن البشرية قد كرمتها واعتبرت يوم الثامن من مارس في كل عام عيداً لها .. فهل آن الآوان لنعطي المرأة اليمنية حقوقها كاملة غير منقوصة ؟!!

وهل السؤال في مكانه إذا سألنا بأية حال غير منقوصة أم أن مشوار كفاحها لايزال طويلاً .